مدير عام شرطة السير بوزارة الداخلية:

المركبات الأمنية والعسكرية خاضعة لقانون المرور دون استثناء والسلامة المرورية مسؤولية وطنية

14 أكتوبر / خاص:

أوضح مدير عام شرطة السير اللواء عمر بامشموس، جملة من الحقائق المتعلقة بما يتم تداوله حول ارتكاب بعض المركبات الأمنية مخالفات مرورية في عدد من المحافظات.

وسلط اللواء بامشموس، في تصريح صحفي، الضوء على الإطار القانوني المنظم لحركة المركبات الأمنية والعسكرية، والإجراءات المتخذة عند وقوع الحوادث المرورية، وحدود الاستثناءات التي يجيزها القانون في حالات المهام الرسمية، مؤكدًا أن السلامة المرورية مسؤولية وطنية مشتركة لا تستثني أحدًا، منوها أن المركبات التابعة للشرطة أو الأمن مثلها مثل جميع المركبات الأخرى المدنية أو الحكومية، ما دامت تسير في الشوارع والطرق، فإن ارتكابها للمخالفات والحوادث شيء وارد، وإن كان المأمول من سائقي تلك المركبات أن يكونوا أكثر انضباطا وحرصًا على احترام القانون والتقيد بآداب وقواعد السير.

وحول أن هناك حوادث سير سجلت منذ مطلع يناير لمركبات أمنية وعسكرية وما خلفته من ضحايا، وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها، أوضح اللواء بامشموس أن المركبات التابعة للمؤسستين الأمنية والعسكرية من المعروف أنها أكثر الأوقات تتحرك لتنفيذ مهام أمنية أو عسكرية، ومن طبيعة تلك المهام التحرك السريع في جميع الأوقات والظروف، لذلك من المتوقع أن تتعرض لحوادث السير، وخاصة في ظل تدهور حالة الطرق وعدم مواكبتها لزيادة أعداد المركبات والتقدم التقني في وسائل النقل المختلفة.

وأضاف: نعلم أنه وعلى وجه الخصوص في ظل الظروف الأمنية الحالية، حدثت وتحدث حوادث جسيمة نتج عنها حالات وفاة وإصابات لأطراف تلك الحوادث، ومنهم منتسبو الوحدات الأمنية والعسكرية، وكذلك تلفيات في المركبات.. لافتًا إلى أن شرطة السير هي المعنية بعمليات الضبط والتحقيق في الحوادث المرورية، وتقوم باتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال تلك الحوادث من ضبط المركبات وسائقيها وعمل المحاضر والتقارير الفنية، ثم الإحالة إلى النيابة المختصة وهي نيابة المرور، مشيرا الى أن جميع المركبات والسيارات والدراجات النارية وغيرها من وسائل المواصلات التي تتحرك على طرق الجمهورية اليمنية تخضع لقانون المرور رقم 46 لسنة 1991م وتعديلاته لعام 2000م وعام 2001م، وكذلك اللائحة التنفيذية لقانون المرور، سواء كانت تلك المركبات مدنية أو أمنية أو عسكرية أو حكومية، حيث تنص المادة رقم (71) من قانون المرور على أنه (تسري القواعد والأحكام المتعلقة بقواعد السير وآدابه على المركبات التابعة للقوات المسلحة والأمن، وكذلك الحوادث المرورية أيا كان أطرافها).

وتطرق إلى الحالات التي يسمح فيها للمركبات التابعة للجيش والشرطة وسيارات المواكب الرسمية وسيارات الإسعاف والدفاع المدني بتجاوز بعض قواعد المرور، مثل تجاوز حدود السرعة القصوى، وحالات تجاوز السيارات التي تمر أمامها، لذلك فإن القانون يلزم المركبات بإفساح الطريق لتلك المركبات وبشرط أن تكون في مهمة عمل رسمية، مشيرًا إلى كيفية تعامل شرطة السير مع أي مخالفة ترتكب من مركبة أمنية من خلال تحرير قسائم ومحاضر مخالفات وفقًا للقانون.

ووجه اللواء بامشموس، في ختام تصريحه، عددًا من الرسائل إلى جميع مستخدمي الطريق من سائقين وراكبين ومشاة، المحافظة على وطنهم وسلامتهم وسلامة أسرهم، من خلال الالتزام بآداب وقواعد السير وتجنب المخالفات احترامًا للقانون ولحق الآخرين في الطريق، وللأبطال في الوحدات العسكرية والأمنية، صمام أمان هذا الوطن ودرعه الحصين والمدافعين عن سلامته وحريته وصانعي استقراره، معبرًا عن أمله بأن يكونوا نموذجًا في الانضباط والالتزام بقواعد وآداب قانون المرور، وإلى جميع الجهات المعنية بالتربية والتعليم، نفي صنع وعي مروري مستدام ومتجدد لأبنائنا.

في اللقاء الموسع الذي نظمه مجلس حضرموت الوطني..

الوكيل العامري يؤكد أهمية تعزيز قيم التعايش وإشراك الجميع في صياغة واقع حضرموت وبناء مستقبلها

سيئون/ خاص:

شهد وكيل محافظة حضرموت لشؤون مديريات الوادي والصحراء، عامر سعيد العامري، اللقاء الموسع الذي نظمه مجلس حضرموت الوطني بمدينة سيئون، بمشاركة واسعة من القيادات السياسية والاجتماعية، والشخصيات الاعتبارية، إلى جانب ممثلين عن الشباب والمرأة من مختلف مديريات الوادي والصحراء.

وفي كلمته خلال اللقاء، عبّر وكيل المحافظة عن تقديره لانعقاد هذا اللقاء الجامع الذي يناقش واقع حضرموت واستشراف مستقبلها، ويعزز قيم التسامح والاعتدال وقبول الآخر، منوها إلى توجيهات عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت الدكتور سالم الخنبشي، بتشكيل لجنة تحضيرية لصياغة رؤية حضرموت، وفتح آفاق الحوار مع مختلف المكونات.

وأكد العامري أهمية الإصغاء إلى تطلعات أبناء حضرموت في كافة المديريات والمناطق، مشددًا على ضرورة استثمار المرحلة الراهنة بما يخدم مصالح المحافظة، والاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة، موضحا أن السلطة المحلية تحمّلت مسؤولياتها خلال الفترات الصعبة التي مرت بها حضرموت، وستواصل بذل جهودها لتعزيز الأمن والاستقرار ودعم مسارات التنمية.

من جانبه، أكد الأمين العام لمجلس حضرموت الوطني عصام حبريش الكثيري، أن هذا اللقاء يمثل محطة حضرمية مهمة، اجتمعت فيها مختلف القيادات السياسية والاجتماعية، إلى جانب الشباب والمرأة، مؤكدًا أن تطلعات أبناء حضرموت في نيل حقوقهم المشروعة باتت أقرب من أي وقت مضى، بعد التضحيات التي قدمها أبناء المحافظة بمختلف انتماءاتهم. وأشار إلى أن حضرموت ترفض أي تبعية أو إلحاق، مثمنًا في الوقت ذاته مواقف الأشقاء في المملكة العربية السعودية الداعمة لقضايا حضرموت، مشيرا إلى أن مجلس حضرموت الوطني كيان جامع لكل أبناء حضرموت، ويتكون من هيئة الحكماء وهيئة رئاسة المجلس والأمانة العامة، مؤكدًا أن مشروع حضرموت مشروع وطني شامل لا يقتصر على فئة أو شريحة بعينها، وإنما يهدف إلى تحقيق العزة والكرامة لأبناء المحافظة.

وفي السياق ذاته، دعا رئيس هيئة الحكماء في مجلس حضرموت الوطني الحكم عبدالله بن عجاج النهدي، إلى تعزيز وحدة الصف الحضرمي، وتغليب روح التفاهم وقبول الآخر، وتوحيد الكلمة من أجل انتزاع الحقوق المشروعة لحضرموت.

وأكدت كلمات العلماء والأكاديميين والسياسيين وممثلي الشباب والمرأة، على أهمية رصّ الصفوف وتوحيد الكلمة، وتغليب المصلحة العامة بما يخدم حضرموت وأبنائها.

في سياق آخر، بحث الوكيل العامري، أمس، مع رئيس المستشارين الأمنيين بمكتب الأمن والسلامة للأمم المتحدة في اليمن السيد جورج التوراس، آليات تعزيز التنسيق الأمني المشترك لتأمين تحركات وسلامة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وضمان استمرارية أنشطتهم في محافظة حضرموت وبقية المحافظات المحررة.

وأكد وكيل المحافظة أن غرفة العمليات بمحافظة حضرموت تضطلع بمهمة تنسيق الإجراءات الأمنية في عموم المحافظة، مشيرًا إلى حرص واهتمام السلطة المحلية بتوفير الحماية اللازمة لعمل وتحركات موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وجدد التأكيد على أن الأوضاع الأمنية في المحافظة قد عادت إلى طبيعتها عقب الأحداث الأخيرة، معربًا عن استعداد السلطة المحلية للتعاون الكامل مع كافة المنظمات الدولية ودعم تدخلاتها في مختلف القطاعات.

من جانبه، أوضح رئيس مستشاري الأمن والسلامة بمكتب الأمم المتحدة في اليمن، أن الأمم المتحدة تتجه نحو توسيع أنشطتها في المناطق المحررة، وتنفيذ المزيد من المشاريع الإغاثية والإنسانية والتنموية. وأعرب عن سعادته بما لمسه من تجهيزات فنية في مطار سيئون الدولي، تسهم في إعادة حركة الطيران إلى وضعها الطبيعي، مثمنًا الإجراءات المتخذة من الجهات المعنية لتسهيل وتنسيق الرحلات من وإلى المطار أمام الموظفين الأمميين.

وصول أولى دفعات منحة المشتقات النفطية إلى محافظة سقطرى

البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن
The Saudi Development and Reconstruction Program for Yemen

سقطرى / سبأ:

وصلت إلى محافظة أرخبيل سقطرى، أولى دفعات منحة المشتقات النفطية المقدّمة عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والمخصصة لتشغيل محطات توليد الكهرباء في مديريات حديبو، وقلنسية، وموري، وعلامة، على أن تشمل المنحة مختلف محطات التوليد في محافظات الجمهورية.

ويأتي وصول منحة المشتقات النفطية التي وصلت، الجمعة، إلى محافظة سقطرى ضمن حزمة الدعم التنموي والاقتصادي التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية مؤخرًا، والتي تتضمن 28 مشروعًا ومبادرة تنموية بقيمة إجمالية تبلغ 1.9 مليار ريال سعودي، دعمًا لجهود التعافي الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية في اليمن.

وكان البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، قد وقّع اتفاقية مع وزارة الكهرباء والطاقة اليمنية، لشراء المشتقات النفطية من شركة النفط اليمنية (بتروميسيلة)، بهدف تغذية أكثر من 70 محطة لتوليد الكهرباء في مختلف المحافظات، بما يسهم في تعزيز قدرات المؤسسات اليمنية، ودعم استقرار قطاع الكهرباء، وضمان استمرارية الخدمات وتشغيل المنشآت الحيوية الوطنية.

ويبلغ إجمالي كميات المشتقات النفطية المقدّمة ضمن هذه المنحة نحو 339 مليون لتر من مادتي الديزل والمازوت، بقيمة 81.2 مليون دولار أمريكي، لتشغيل محطات الكهرباء في عموم المحافظات بما ينعكس إيجابًا على تحسين مستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين، ورفع موثوقية الطاقة الكهربائية في المستشفيات والمراكز الصحية، والمدارس، والطرق، والمطارات، والموانئ، إلى جانب دعم الحركة الاقتصادية والتجارية.

وسبق أن قدم البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، عدة منح من المشتقات النفطية، شملت منحة في العام 2018م بقيمة 180 مليون دولار، ومنحة في العام 2021م بقيمة 422 مليون دولار، إضافة إلى منحة في العام 2022م بقيمة 200 مليون دولار، إلى جانب المنحة الحالية للعام 2026م، في إطار الدعم المستمر لتعزيز استقرار قطاع الكهرباء في اليمن.

اللجنة الوطنية للتحقيق تنفذ جلسة استماع لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في سيئون

سيئون / خاص:

نفذت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، بمدينة سيئون، جلسة استماع علنية جماعية لعدد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها عدد من مناطق وادي حضرموت، خلال الشهر الأخير من العام 2025.

تأتي هذه الجلسة على خلفية الأوضاع الأمنية والعسكرية التي شهدتها المنطقة، وما رافقها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني وضمانات حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

واستعرضت اللجنة خلال الجلسة شهادات سردية مباشرة لعدد (30) ضحية من النساء والرجال والأطفال، أفادوا بتعرضهم لأعمال ترهيب ونهب ممتلكات خاصة، وتهجير قسري، ومعاملة مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية، إضافة إلى حوادث الاعتقال التعسفي، وتقييد الحرية، واقتحام المنازل دون مسوغ قانوني.

كما استمع أعضاء اللجنة الوطنية إلى إفادات الضحايا حول ملابسات الانتهاكات المرتكبة، والجهات المتورطة فيها، والآثار الإنسانية والنفسية التي لحقت بهم، مؤكدين أن اللجنة تعمل على توثيق كافة الشهادات والوقائع وفقا للمعايير المهنية والقانونية المعتمدة، وبما يضمن سلامة الضحايا وسرية المعلومات.

وأكدت اللجنة أن هذه الجلسة تندرج ضمن تحقيقاتها الميدانية الجارية في الانتهاكات التي رافقت الأحداث الأخيرة في محافظة حضرموت، وفي إطار ولايتها القانونية الهادفة إلى رصد وتوثيق كافة الإنتهاكات التي تطال المدنيين، تمهيداً لإعداد التقارير القانونية اللازمة، وإحالة ما يثبت منها إلى الجهات القضائية المختصة، بما يسهم في إنصاف الضحايا وتعزيز مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، مشددة على استمرارها في أداء مهامها باستقلالية وحياد، وحرصها على الاستماع إلى كافة الضحايا، مؤكدة أن حماية حقوق الإنسان تظل التزاماً وطنياً وقانونياً لا يسقط تحت أي ظرف.

رئيس محكمة استئناف تعز يناقش تطوير سير العمل القضائي وتحسين الأداء

تعز / خاص:

عقد رئيس محكمة استئناف محافظة تعز، القاضي رزار سيف الشُعبي، اجتماعًا موسعًا ضم عددًا من رؤساء المحاكم الابتدائية بالمحافظة، خُصص لمناقشة مستوى سير العمل القضائي والإداري وسبل تطويره والارتقاء بالأداء في محاكم المحافظة.

وجرى خلال الاجتماع، الذي عُقد في قاعة محكمة الاستئناف، الوقوف أمام أبرز الإيجابيات والسلبيات في الجوانب القضائية والإدارية بالمحاكم الابتدائية، إضافة إلى التحديات التي تواجه سير العمل، وأهمية تنسيق الجهود بين درجتي التقاضي الابتدائية والاستئنافية، بما يضمن حسن تطبيق القانون وتحقيق العدالة، كما تم تناول عدد من الإشكاليات القضائية والإدارية وسبل معالجتها.

وحث القاضي الشُعبي القضاة على استشعار عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، والعمل بروح الفريق الواحد للارتقاء بالعمل القضائي والإداري، وتحقيق تحولات نوعية تُسهم في تعزيز العدالة الناجزة وتلبية تطلعات المواطنين، مؤكداً أن من أولويات العمل القضائي إنجاز القضايا المتعثرة والأحكام المتأخرة، مشددًا على ضرورة معالجة أوجه القصور والحد من الاختلالات، والالتزام بتحصيل وطباعة الأحكام القضائية أولًا بأول.

كما أكد رئيس محكمة استئناف محافظة تعز على أهمية تفعيل تنفيذ الأوامر والقرارات والأحكام القضائية، وتعزيز المتابعة والإشراف على إجراءات التنفيذ، باعتبار أن التنفيذ هو الثمرة الحقيقية للأحكام القضائية وأحد ركائز تحقيق العدالة المنشودة، مشيدًا في السياق ذاته بأداء محاكم التجارية والشرق والحجرية.

مدير مياه لحج لـ(14أكتوبر):

ندعو المواطنين لسداد الفواتير بانتظام ما لم سيتم إغلاق ضخ المياه إلى المنازل

الحوطة / عادل قايد:

دعا مدير عام مؤسسة المياه والصرف الصحي بلحج، طلال عبد الجليل، عبر صحيفة14أكتوبر، المواطنين إلى سرعة سداد فواتير المياه الشهرية المتخلفة لمديريتي الحوطة وتبن، مؤكدا ان المؤسسة ستضطر إلى إغلاق مفاتيح خطوط ضخ المياه كاملة في حال عدم التسديد.

وأوضح أن عملية ضخ المياه ستستمر عشرة أيام بعد الاتفاق مع مدير عام مديرية الحوطة؛ كي يتسنى للمشتركين سداد الفواتير بانتظام، لضمان استمرار ضخ المياه الى منازلهم، منوها ان تخلف سداد الفواتير لبعض المشتركين يربك نشاط المؤسسة، حيث إن المؤسسة تتعرض بين فترة وأخرى لخفض توريد المحصلة الإيرادية، كونها بحاجة ضرورية لها لصرف مرتبات العاملين في الميدان والموظفين والاهم الصيانة والتشغيل وغيرها.

ولفت مدير مياه لحج إلى أن المؤسسة تعمل ليل نهار لإنجاز بعض المشاريع الهادفة إلى توفير المياه للمواطنين، ويتم حفر ثلاث آبار مياه جديدة في منطقة مغرس ناجي، بدعم من المنظمة الفرنسية تري انجل، وسيستفيد منها 90.000 نسمة من الاهالي في مديرية الحوطة وجزء من قرى تبن، داعياً أئمة المساجد والمشايخ وعقال الحارات إلى توعية المشتركين وحثهم على سداد فواتير استهلاك المياه بانتظام.